ثم ان المهر شر لا شران وهو فاكواذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث اولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه
اي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير
للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا
والمانع انما يكون من تخصيص الجنس او الوحدة وفيه اي وفيما ذهب اليه السكاكي نظر اذ الفاعل
اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل
فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم وكذا
تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عنده لكونه فاعلا والا فلا
امتناع في ان يقال في نحو زيد قام انه كان في الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال
في جرد قطيفة ان جردا كان في الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه
تابعا مما اجمع عليه النحاة الا في العطف في ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بان في حالة تقديم
الفاعل يجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو ممتنع بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا
اعتبار محض ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره
اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي من التهويل وغيره كالتحقير وكالتكثير والتقليل والسكاكي وان
لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه في المفتاح حيث قال انما يرتكب
ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ومن العجب ان السكاكي انما ارتكب في مثل رجل
جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون مبتدأ نكرة محضة وزعم بعضهم انه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ
وان الجملة فعلية لا اسمية وتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي وبما وقع من السهو للعلامة
في مثل زيد قام وعمرو قعد ان المرفوع يحتمل ان يكون بدلا مقدما ولم يلتفت الى تصريحاتهم
بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح في هذا المقام ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما
واما التوابع فيحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو ان يفسخ كونه تابعا ويقدم واما لا على طريق
الفسخ فيمتنع تقديمها ايضا كما قال تقدم التابع من حيث هو تابع فافهم ثم لا نسلم امتناع ان يراد
المهر شر لا خير كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر
لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي لتضمن قائم

لا اعلم مؤدى ... عليه رحمة الله ... عليه السلام

قائم الضمير مثل قام فيه فيحصل للحكم تقوي وشبهه اي شبه السكاكي مثل قائم المتضمن للضمير
بالخالي عنه اي عن الضمير من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو
قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال ويقرب
ولم يقل ونظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم المصدر مجرورا عطفا على تضمنه يعني
ان قوله يقرب يشعر بان فيه شيئا من التقوي وليس مثل التقوي في زيد قام والاول تضمن
الضمير والثاني شبهه بالخالي عن الضمير ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه اي مثل
قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر ايضا جملة ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي معاملة
الجملة في البناء في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم ومما يرى تقديمه اي ومن المسند اليه
الذي يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في
نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض
لغير المخاطب بان يراد بالمثل وبالغير انسان اخر مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد
نفي البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم
نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم في مثل هذه
الصورة كاللازم لكونه اي التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لان الغرض
منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ والتقديم لافادة التقوي اعون على ذلك وليس
معنى قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التاخير
لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقيل وقد يقدم

Copyright © King Saud University